■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

٣- الصناعة وتحدياتها

أعد وقائع الحوار للنشر

ممدوح الشرقاوى*

عقدت دائرة الحوار حول الجزء الثالث من موضوع مصر وتحديات المستقبل والتى خصصت للصناعة وتحدياتها فى السابع عشر من شهر جمادى الأولى عام ١٣١٩هـ الموافق الثامن من سبتمبر عام ١٩٩٨ ، وشارك فيها بحسب الترتيب الهجائى، السادة:

أ.م. عبد الخالق منتصر	صاحب مصانع منتصر للملابس والصناعات الجلدية الطبيعية
أ. عبد الرحمن فوزى	رئيس جهاز مكافحة الإغراق
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. فوزى عبد القادر الرفاعى	المشرف على قطاع التكنولوجيا والخدمات العلمية باكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
د.محمد عبد السلام الحسينى	وكيل وزارة القوى العاملة والتدريب
د.محمود زايد	مدير ادارة المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعى للتنمية
أ.د. محمود عبد الحى	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. ممدوح الشرقاوى	مستشار بمعهد التخطيط القومى

* أ. د. ممدوح الشرقاوى : مستشار بمركز التخطيط الصناعى - معهد التخطيط القومى.

وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم.. أرحب بحضراتكم واشكركم لتلبية دعوة هيئة التحرير لحضور دائرة الحوار حول الصناعة المصرية وتحديات المستقبل. وكنا قد بدأنا دوائر حوار حول مصر وتحديات المستقبل، كانت دائرة الحوار الأولى حول الانتماء والثانية حول قطاع الزراعة وتحدياته، وهذه هى الثالثة عن قطاع الصناعة وتحدياته فى المستقبل.

الحقيقة تحديات الصناعة كثيرة ومتنوعة لكن رؤى تجميعها أو على الأقل التركيز على أربعة محاور موجودة فى الورقة التى أعدت وأترك للدكتور ممدوح الشرقاوى الحديث للتذكير لمن نسى أو لمن لم يقرأ.

ممدوح الشرقاوى

بسم الله الرحمن الرحيم ... كما قال الأخ الدكتور عبد الفتاح ناصف فإن الصناعة تواجه العديد من التحديات، وقبل أن نتحدث عن تحديات الصناعة يجب أن نذكر حقيقة وهى أن الصناعة المصرية حققت العديد من المنجزات سواء فى مجال الانتاج أو فى مجال الصادرات أو فى مجال العمالة، لكن الانسان اذا جاز له أن يحلم وأن يتمنى شيئاً لمجتمعه، فانه ينتظر تحقيق شىء كبير جداً يتفق مع تاريخ مصر وحضارة مصر - فإن طموح أى مجتمع من المجتمعات - من وجهة نظرى - يتوقف على نظرته ورؤيته للمستقبل وكيف سيكون وأتخيل أن يكون المستقبل مرتبطاً بالواقع الذى حققناه.

وفيما يلى أعرض على حضراتكم محتويات ورقة دائرة الحوار والتى تتناول مايلى:

إن ما نعنيه بالصناعة اليوم هو الصناعات التحويلية ، ولقد حققت هذه الصناعات خلال الفترة من ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٩٩٥/٩٤ انجازات عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

١- ارتفعت قيمة الانتاج الصناعى من نحو ٢٣ مليار جنيه فى عام ١٩٨٨/٨٧ الى نحو ٧١ مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ محققا بذلك متوسط نمو سنوى نحو ١٧,٤٪ .

٢- بلغت القيمة المضافة فى عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ٢٠,٥ مليار جنيه مقابل نحو ٥,٥مليار جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ أى أن متوسط معدل النمو السنوى بلغ نحو ٢٠,٥٪ .

٣- استوعبت الصناعات التحويلية نحو ١,١ مليون عامل عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل نحو مليون عامل فى عام ١٩٨٨/٨٧ ، أى أن متوسط معدل النمو السنوى بلغ نحو ١,٦٪ .

٤- حققت الصادرات نموا ملحوظا حيث ارتفعت قيمتها من نحو ١,٧مليار جنيه فى عام ١٩٩٠/٨٩ الى نحو ٤,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٥/٩٤، وبذلك يكون متوسط معدل النمو السنوى نحو ٢١,٥٪.

وعلى الرغم مما حققته الصناعات التحويلية من انجازات عديدة فإنه لايزال أمامها الكثير، من المطلوب انجازه، وفى سبيلها لتحقيق ذلك تواجه التحديات التالية :

١- تعميق التصنيع المحلى

إن ما حققته الصناعة من إنجازات عديدة أعتمدت اعتمادا كبيرا على الصناعات الاجنبية فى الحصول على احتياجتها من الالات والمعدات ومستلزمات الانتاج.

فعلى سبيل المثال حققت صناعة الدواء نموا كبيراً عام ١٩٩٥/٩٤ حيث بلغ قيمة انتاجها نحو ٢,٢ مليار جنيه أى نحو ٣١,٨٪ من قيمة انتاج الصناعات الكيماوية التى تشكل بدورها نحو ٩,٧٪ من إجمالى قيمة إنتاج الصناعات التحويلية، الا أن هذا الانتاج الكبير اعتمد اعتمادا كليا على استيراد الآلات والمعدات والأجهزة. كما اعتمد على استيراد نحو ٨٠٪ من المواد الخام اللازمة. كما حققت صناعة الآلات والمعدات طفرة كبيرة فى نموها، فى نفس العام السابق ذكره، حيث اسهمت بنحو ١٥٪ من إجمالى قيمة إنتاج الصناعات التحويلية ، كذلك نجد أن صناعة السيارات وصناعة الاليكترونيات واللتين تشكلان نسبة كبيرة من هذا الإنتاج هى صناعات تجميعية لمكونات مستوردة من الخارج. فصناعة السيارات تعتمد على استيراد نحو مالايقل عن ٦٠٪ من مكوناتها. كما اعتمدت صناعة المنتجات الالكترونية اعتماد شبه كلى على استيراد مكوناتها.

إن الاعتماد الكبير للصناعات الوطنية على الصناعات الأجنبية يجعلها تحت رحمة السياسات التى تستخدمها والتى من بينها السياسات السعرية وصعوبة الحصول على المكونات بحجة التقادم التكنولوجى مما سوف يترتب عليه إدخال الصناعات المصرية فى متاهات لانهاية لها . ناهيك عن أن

الصناعات التجميعية المعتمدة على استيراد مكوناتها من الخارج لا تقود الى تنمية صناعية حقيقية.

ومن ثم فإن تعميق التصنيع المحلى يشكل تحديا أمام الصناعة المصرية، خاصة وأن هذه الصناعة تعيش تحولات داخلية سريعة، وتحولات خارجية عملاقة فى ظل مايسمى بعولمة الاقتصاد.

وأن مواجهة هذا التحدى يطرح للحوار عدة تساؤلات منها على سبيل المثال مايلى:

(١/١) هل يمكن القول بأنه فى الإمكان تعميق التصنيع المحلى لكافة الصناعات دفعة واحدة؟

(٢/١) إذا لم يكن فى الامكان تعميق التصنيع المحلى لكافة الصناعات دفعة واحدة، فما هى الصناعات التى يجب التركيز عليها لتكون صناعات رائدة فى هذا المجال؟

(٣/١) هل يعنى الأخذ بسياسة الاقتصاد الحر وحتمية تعميق التصنيع المحلى ترك الباب مفتوحا للقطاع الخاص الوطنى والأجنبى لاقامة أى نوع من الصناعات؟ أم أننا وصلنا الى مرحلة تقتضى حتمية وضع استراتيجية تحدد نوعية الصناعات المطلوب إقامتها من قبل المستثمرين الوطنيين والاجانب؟

(٤/١) هل من المقبول تقديم حزمة واحدة من الحوافز لكافة الصناعات كما هو قائم الآن، أم أننا وصلنا الى مرحلة تقتضى تقديم حزم متباينة من الحوافز من أجل تعميق التصنيع المحلى؟

(٥/١) يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة القيام بدور فعال فى تعميق التصنيع المحلى واستيعاب العمالة الزائدة فى القطاع العام ، ماهى الأسباب التى تحول دون تنمية هذه الصناعات ؟ وكيف يمكن التغلب عليها ؟

(٦/١) إن تعميق التصنيع المحلى له بعد اجتماعى لايقل أهمية عن البعد الصناعى من حيث حتمية تواجد الانتماء القومى تجاه الصناعة الوطنية ، كيف يمكن تحقيق ذلك؟

٢- رفع الكفاءة الانتاجية:

عاشت الصناعة المصرية فترة طويلة بلغت اكثر من ثلاثين عاما تحت سيطرة القطاع العام. وبرغم سياسة الخصخصة فإن القطاع العام الصناعى لايزال يشكل نحو ٦١٪ من إجمالى قيمة إنتاج الصناعات التحويلية.

ولقد ترتب على السياسات التى انتهجتها الدولة تجاه الصناعة المصرية خلال تلك الفترة

انخفاض فى كفاءتها الإنتاجية. لعل من أبرز ملامحه تدنى مستوى الإدارة ، والعمالة الزائدة والعمالة غير المدربة وغير الماهرة ، وبالتالى انخفاض جودة السلع المنتجة وارتفاع تكلفتها. بالاضافة الى اختيار حجوم إنتاج كبيرة على أمل الحصول على وفورات الانتاج الداخلية والخارجية، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب عدم توافر المناخ الصناعى اللازم وعدم اتفاق ذلك مع حقيقة حجم السوق المحلى والنفاذ الى الأسواق الخارجية.وبالتالى زاد المخزون من السلع الراكدة مما يعنى زيادة رأس المال العامل ونقص السيولة، ومن ثم الاتجاه الى الاقتراض، ومواجهة بعض من شركات القطاع العام خسائر مالية كبيرة. فعلى سبيل المثال، بلغت مديونيات شركات القطاع العام فى مجال الغزل والنسيج فى عام ١٩٩٧(٣١ شركة) ٥ مليار جنيه. وفقد بعض من هذه الشركات مقوماته الاقتصادية وأصبح لاجدوى من وجوده. وعانى البعض الآخر من المخزون الراكد.

ولم يكن القطاع الخاص بعيداً عن انخفاض الكفاءة الانتاجية. فعلى سبيل المثال شكل القطاع الخاص غير المنظم فى عام ١٩٩٥/٩٤ نحو ٨٠ ٪ من إجمالى عدد منشآت الصناعات التحويلية ونحو ١٤٪ من إجمالى قيمة إنتاج هذه الصناعات. وفى القطاع الخاص المنظم والاستثمارى فإن صناعة السيارات - على سبيل المثال - التى تشكل جزءا هاما من نشاطه الإنتاجى تعانى من انخفاض كفاءتها الإنتاجية حيث بلغت نسبة استغلال الطاقة المتاحة فى هذه الصناعة نحو الثلث.

إن رفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات التحويلية يشكل تحديا أمام الصناعات التحويلية.

ولا شك أن مواجهة هذا التحدى يطرح للحوار عدة تساؤلات منها على سبيل المثال مايلى:

(١/٢) يقتضى رفع الكفاءة الإنتاجية للصناعة توافر العمالة الفنية الماهرة، فهل يمكن القول بأن سياسة التعليم الفنى تأخذ فى اعتبارها احتياجات الصناعة؟ واذا كانت الإجابة بلا فما هى الأسباب وكيف يمكن التغلب عليها ؟

(٢/٢) يعتبر تدريب العمال واعادة تدريبهم أمرا ضروريا لرفع الكفاءة الانتاجية للصناعة حسب حجومها المختلفة، فهل يتوافر العدد الكافى من مراكز التدريب النوعية؟ اذا كانت الاجابة بلا فما هى الأسباب التى تحول دون ذلك وكيف يمكن التغلب عليها ؟

(٣/٢) كيف يمكن رفع كفاءة الادارة؟

(٤/٢) فى ظل الكثرة العددية لحجوم الإنتاج الصغيرة والمتوسطة والحاجة الى رفع كفاءتها

الإنتاجية، كيف يمكن وضع نظام تدريبى فعال لها ؟

(٢/٥) تشكل عمليات ضبط الجودة والأخذ بالمواصفات والمقاييس للمنتجات الصناعية مطلبا هاما لرفع كفاءة الصناعة المصرية، كيف يمكن تحقيق ذلك بالنسبة للقطاع الخاص بصفة عامة، والقطاع الخاص غير المنظم بصفة خاصة لاسيما وأنه يسيطر على غالبية منشآت القطاع الصناعى؟

(٢/٦) يعتبر التعاقد الجزئى أحد أشكال التنظيم الصناعى لرفع الكفاءة الانتاجية لحجوم الانتاج المختلفة فى الصناعات التحويلية . فهل يمكن القول بوجود هذا النظام فى الصناعة المصرية؟ واذا لم يكن قائما أو أنه قائم ويعمل بكفاءة منخفضة فما هى الأسباب التى تحول دون تعميق الأخذ به ، وكيف يمكن التغلب عليها ؟

(٢/٧) يمكن أن يشكل الإغراق فى ظل العولمة وتطبيق الجات أحد أسباب انخفاض الكفاءة الانتاجية للصناعة ، فماهى قدرة جهاز مكافحة الإغراق على حماية الصناعة؟ وماهى المشاكل التى تحول دون عمله بفاعلية وكيف يمكن التغلب عليها ؟

٣- تعظيم الصادرات ومواجهة المنافسة العالمية

من الملامح الأساسية للاقتصاد المصرى عجز الميزان التجارى. وهذه الظاهرة ليست طارئة ولكنها مزمنة منذ سنوات طويلة. وتسعى الدولة جاهدة لكى تقوم صادرات الصناعات التحويلية بدور فعال لمواجهة الزيادة الكبيرة فى إجمالى الواردات بصفة عامة، والزيادة فى مستوردات الصناعة بصفة خاصة.

وعلى الرغم من أن صادرات الصناعات التحويلية حققت زيادة ملموسة خلال السنوات الماضية، فإنها لاتزال متواضعة للغاية. ويمكن الاستدلال على ذلك مايلى:

- بلغ نصيب صادرات الصناعات التحويلية من إجمالى قيمة إنتاج هذه الصناعات نحو ٤,٨٪ فى عام ٨٩/١٩٩٠ مقابل ٦,٤٪ فى عام ٩٤/١٩٩٥.

- فى عام ١٩٩٥، كان متوسط نصيب الفرد من صادرات الصناعات التحويلية فى مصر نحو ٢٢ دولارا مقابل نحو ١٥٨ دولار فى البرازيل، ١٦٨ دولارا فى الأردن ، ٢٠٤ دولارات فى الفلبين،

٥٠٨ دولارات فى تونس ، ١٧٤ دولارا فى تركيا ، و٣٧٨٣ دولارا فى ماليزيا.

إن تدنى صادرات الصناعات التحويلية واستمرار ذلك يشكل عائقا كبيرا لمستقبل التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية الصناعية بصفة خاصة. ومن ثم فإن حتمية تعظيم صادرات الصناعات التحويلية لمواجهة تزايد الواردات يشكل تحديا أمام الصناعة التحويلية.

ذلك لأنه فى ظل عولمة الاقتصاد وظهور التكتلات الاقتصادية التى تقصر منح المزايا التفضيلية لأعضائها، ودخول الجات حيز التنفيذ ، والشراكة المصرية الأوروبية، وانضمام مصر إلى الكوميسا ، فإن المنافسة العالمية المتمثلة فى تقديم منتجات عالية الجودة ومنخفضة السعر وتتفق مع ميول ورغبات جانب الطلب ستكون قاسية وينبغى الاستعداد لها إذ أنها لن تقتصر على الأسواق الخارجية بل ستشمل السوق المصرى كذلك.

إن مواجهة هذا التحدى يطرح للحوار عدة تساؤلات منها على سبيل المثال مايلى:

(١/٣) هل يمكن القول بأن الحوافز المقدمه للصادرات الصناعية كافية؟ واذا لم تكن كذلك، فما هى الحوافز اللازمة؟

(٢/٣) إن النجاح فى غزو الأسواق الخارجية يتوقف على توافر البيانات والمعلومات التسويقية والتى تتضمن من بين ماتتضمنه اذواق وتفضيلات المستهلكين، المنافسين الحاليين والمتوقعين، والأسعار، ... الخ فهل يمكن القول بوجود المؤسسات التى توفر البيانات والمعلومات التسويقية وتضعها تحت تصرف المنشآت الصناعية المصرية بحجومها المختلفة فى الوقت المناسب؟ واذا كانت الإجابة بلا، فماهى الأسباب وكيف يمكن التغلب عليها ؟

(٣/٣) يرى البعض أن ضعف الصادرات الصناعية يرجع الى أنها لاتتمتع بطلب مرن فى الاسواق الخارجية، بينما يرجع البعض ضعف الصادرات الصناعية الى تمركزها فى اسواق محدودة، فمامدى صحة هذه الآراء؟ وكيف يمكن التغلب على ذلك؟

(٤/٣) يتطلب نجاح سياسة تعظيم الصادرات الصناعية وجود تنسيق فعال بين السياسة الصناعية والسياسة التجارية، كيف يمكن تحقيق ذلك؟

(٥/٣) إن تعظيم الصادرات الصناعية يقتضى وضع استراتيجية قصيرة وطويلة المدى، فما الذى يمكن قوله فى هذا الصدد ؟

٤- البحث العلمى والتطوير التكنولوجى

يشكل البحث العلمى والتطوير التكنولوجى احد أسس التقدم الصناعى - ذلك لأن الصناعة التى تملك المبادرة والتفوق فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى يكون لها الريادة على تنويع هيكلها الانتاجى والحصول على الفن الانتاجى الملائم، ورفع كفاءتها الانتاجية. ومن ثم فهى الأقدر على تقديم الجديد من المنتجات الاستهلاكية والوسيطة، والانتاجية. وهذا مايعطيها سبقا فى الأسواق العالمية من حيث حداثة المنتجات وقدرتها على المنافسة.

وعلى الرغم من أن مصر تزخر بالكفاءات البشرية، الا أن منجزات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مجال الصناعة لايزال غير واضح مما يشكل تحديا أمام الصناعة للأسباب التالية:

- إن اعتماد الصناعة على التكنولوجيا المستوردة يكلفها ثمنا باهظا- لاسيما بعد دخول الجات مرحلة التنفيذ- يتمثل فيما يدفع مقابل الحصول على حقوق الامتياز والترخيص والمعرفة والعلامات التجارية والخدمات الفنية،...الخ.

- ان التكنولوجيا المستوردة ليست فى معظم الأحوال الأكثر ملاءمة للصناعة المصرية بسبب اختلاف المناخ الصناعى وحجوم الانتاج السائدة فى مصر والدول المصدرة للتكنولوجيا. ومن ثم فإن الصناعة المصرية لاتستطيع غالبا الوصول الى نفس الكفاءة الانتاجية للصناعة فى الدول المصدرة للتكنولوجيا، خاصة فى الصناعات التى تنطوى على تطور تكنولوجى سريع مثل الصناعات الهندسية والالكترونية.

ويطرح مواجهة هذا التحدى للحوار عدة تساؤلات منها على سبيل المثال مايلى:

(١/٤) هل يمكن الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة دون التعرض لمخاطر اقتصادية وسياسية طويلة الأجل؟

(٢/٤) مامدى الاستفادة من وجود مكتب براءات الاختراع فى التطوير التكنولوجى الصناعى؟

(٣/٤) يقال إن جزءاً كبيراً من التكنولوجيات الحديثة يعتمد على تكنولوجيات سابقة، فمامدى صحة هذا الرأى؟

وفى حالة صحته، هل يتوافر فى مصر بنوك المعلومات المتخصصة التى تتضمن المعلومات

المتعلقة بهذه التكنولوجيات للاستفادة منها ؟ واذا كانت الاجابة بلا، فما هى الأسباب التى تحول دون تحقيق ذلك؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

(٤/٤) يمكن أن تشكل المراكز البحثية فى المناطق الصناعية نقطة البداية فى التطوير التكنولوجى، فما هى الأسباب التى تحول دون تحقيق ذلك ؟ وكيف يمكن التغلب عليها ؟

(٥/٤) هل يمكن القول بأن نشر الحضانات التكنولوجية يعد مدخلا فعالا لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة؟

(٦/٤) هل يمكن القول بأن نقص الموارد المالية تشكل حائلا دون تكوين قاعدة متكاملة للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى المجال الصناعى؟ واذا كانت الاجابة بنعم، فكيف يمكن التغلب على ذلك؟

(٧/٤) ماهى التصورات الممكنة التى يمكن أن تتضمنها استراتيجية قصيرة وطويلة المدى للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى لدعم التقدم الصناعى؟

المحور الأول : تعميق التصنيع المحلى

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة الورقة المقدمة لحضراتكم ركزت فى المقدمة على الإنجازات، أنا شخصياً عندما أنظر للصناعة المصرية على مدى بعيد أرى أنها نشاط حينما يوجد لابد وأن يستمر، فعنصر الاستمرارية أساساً غير موجود، من مجموعة طلعت حرب كان هناك تطور محدد، وفى بداية الستينات أخذت طفرة أخرى ، وفى بداية الثمانينات طفرة ثالثة بمعنى أن الفرد اذا نظر الى هذه الطفرات سيجد أنه حدث انخفاضات بينها.

الصناعة لكى تستمر وتتعمق فى مجتمع وتصبح عموده الفقرى كما هو موجود فى الدول المتقدمة لابد أن يكون عنصر الاستمرارية موجودا. نعم نحن أنجزنا من عام ١٩٨٧ حتى ١٩٩٤ وهى ٧ سنوات، وحينما نتحدث عن تاريخ الصناعة فى مصر، سنجد أنها ٣ طفرات، طفرة طلعت حرب، طفرة الستينات مع الكتلة الشرقية ثم طفرة الثمانينات بعد الانفتاح، اين السنوات التى بين هذه الطفرات، كيف نستمر؟ شىء آخر هل هناك تطور حقيقى حدث فى الصناعة بمعنى أننى بدأت فى الستينات صناعة السيارات وحتى الآن أنا أجمع بينما بدأت بعض الدول التجميع معنا وأصبحت

الآن تصنع، أيضاً دول بدأت معنا فى العشرينات وأوائل الثلاثينات صناعة النسيج واليوم غزت العالم ونحن محلك سر ولدينا مخزون راكد.

المشاكل التى أثارها الدكتور ممدوح فى الورقة كلها ترد على ذلك، لماذا لم نحقق الاستمرارية؟ لماذا لم يحدث تطور تدريجى وحاسم ومستمر يثبت وجوده دائماً على مختلف النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة؟ التساؤلات الموجودة لكل عنصر من العناصر أو محور من المحاور الرئيسية الموجودة سوف يتم الرد عليها من خلال مناقشاتنا وأنا أترك الكرة لمن يبدأ ضربة البداية.

فوزى عبد القادر الرفاعى

الحقيقة السؤال الذى طرحه استاذنا الدكتور عبد الفتاح ناصف سؤال مهم جداً، لماذا لم تكن هناك استمرارية فى الطفرات الصناعية التى بدأت منذ طلعت حرب؟ الحقيقة لو نظرنا للتجارب الصناعية المختلفة على المستوى القومى نجد أن السبب الرئيسى لعدم الاستمرارية هو عدم التخطيط على المدى الطويل والذى جعل الرؤية أو الهدف الاستراتيجى للتنمية الصناعية فى مصر غير واضح.

سأضرب أمثلة من كوريا ومن اسرائيل لكى نبين أهمية الاستمرارية وهذا هو الأساس فى عدم التطور الصناعى أو التنمية الصناعية على المستوى القومى.

كنت فى ايطاليا فى ندوة من الندوات وكان يحضرها أحد الخبراء الكوريين فى مجال القياس والمعايير، تحدث عن أحد المعامل التى يتم إقامتها حاليا فى معهد القياس والمعايره الكورى وهو معمل لقياس الزمن بدقة عالية جداً ، سألته لماذا هذه الدقة؟ فقال إن هذا المعمل يخدم هدفا استراتيجيا وضعته كوريا وهو أن يكون لها ٢٠٪ من السوق العالمى من تكنولوجيات الفضاء فى عام ٢٠٢٠، ولكى ندخل فى تكنولوجيا الفضاء، يجب أن نركز على عنصر الجودة من الآن.

تكنولوجيا الفضاء تعتمد أساسا على أقمار صناعية تدور حول الأرض، ويرسل لها إشارات من محطة، وتستقبل على محطة أخرى، ويجب أن يتم ذلك بدقة عالية جداً والا حدث خلل فى التشغيل.

المثال الثانى اسرائيل، عندما وضعت اسرائيل خيارا استراتيجيا لها فى عملية التوازن مع الدول العربية وضعت الخيار النووى، وأتبعته مباشرة لرئيس الوزراء، ونحن نعرف أن رئيس الوزراء فى اسرائيل هو أعلى سلطة، فأتبعت البحوث النووية وكل مايتعلق بالخيار النووى لرئيس الوزراء

بحيث يكون القرار قرارا نهائيا. وزارة البحث العلمى هناك تغطى مجال بحوث المياه والطاقة أما تطوير التكنولوجيات فتختص بها المراكز والمعاهد البحثية التطبيقية التابعة لكل وزارة.

من هنا يتبين أهمية التخطيط على المدى الطويل، وضع هدف استراتيجى محدد، الهدف الاستراتيجى أستطيع تحويله فيما بعد إلى برامج ومشروعات ذات أولوية . - كما أشرت سيادتك- هى أولويات الصناعة المصرية. فى مرحلة من المراحل كانت الفلسفة من الابره الى الصاروخ، وتمت الاستثمارات على هذا الأساس وكان التدريب يتم على هذا الأساس وكذلك تكوين الكوادر، لو أننا سرنا فى اطار هذه السياسة ثم درسنا أهم نتائجها فى اطار الهدف الاستراتيجى المعلن لكان يجب أن تبرز بعد هذه التجربة أولوياتنا ثم نبدأ التركيز عليها.

ممدوح الشرقاوى

هناك وجهة نظر فيما يتعلق بصناعة النسيج، الدكتور عبد الفتاح تفضل وقال من ايام طلعت حرب، والحقيقة أنى أقول إن لدينا صناعة نسيج من ايام الفراعنه، من طلعت حرب حتى الآن نحو ٧٠ سنة، صناعة النسيج تدور حول المنسوجات فى حد ذاتها، بينما نحن دولة تزرع القطن ولدينا قوة عمل، ما الذى يحول دون أن تكون مصر دولة متميزة فى صناعة النسيج والصناعات المتكاملة من زراعة القطن الى صناعة المبيدات المستخدمة فى القطن ثم الى صناعة الحلج والغزل والنسيج ثم الى صناعة المغازل والأنوال والصباغة بحيث يكون لنا لون متكامل فى هذه الصناعة؟

هل نظل بعد ١٠٠ سنة فى صناعة الأقمشة وتنتهى العملية عند ذلك؟ والصناعة تدور فى فلكها حتى المبيدات نستوردها من الخارج، سيادتك طرحت اسلوبا صحيحا، علينا أن نحدد البعد الاستراتيجى والصناعات المطلوبة ثم يبدأ العاملون فى البحث العلمى مشاركتهم وكل هذا سينعكس على التصدير. ما الذى يحول دون تنفيذ ذلك؟ هذا سؤال يطرح نفسه، ليس من المعقول أن نظل ١٠٠ سنة ندور حول انتاج أقمشة.

عبد الفتاح ناصف

أود ان اضيف أنه، فى بعض الأحيان يكون الفرد قد اشترى قميصا يابانيا أو صينيا وبعدفترة طويلة يظل بحالة جيده ولكن الشخص يمل ويتخلص منه، لكن القميص المصرى يتغير بعد فترة وجيزه مع انه كمادة من أحسن مايكن، لكن هناك تخلف فى استخدام التكنولوجيات للمحافظة

على شكل القميص اضافة الى تفصيله غير المتقن ، مثل مكونات الياقة، لماذا؟ هل كل مصانعنا فى الغزل والنسيج الموجودة بالجمهورية وهى كثيرة عاجزة عن أن تستثمر مبالغ لا أعتقد أنها ذات قيمة فى هذه الصناعة؟ تلك الصناعة التى قال الدكتور الرفاعى إن كل مكوناتها موجودة لكننا نشعر أننا لازلنا متخلفين عن دول جاءت بعدنا فى صناعة النسيج.

ممدوح الشرقاوى

أود سؤال الدكتور الرفاعى سؤالا سريعاً وهو انه أثار نقطة خطيرة جداً فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجى لأى صناعة من الصناعات، ما الذى نود التركيز عليه بالضبط؟ هذه قضية أنا أتفق مع سيادته تماما، فى أهمية البحث التكنولوجى علينا أولا أن نحدد ماهى الصناعات أو ماهو المطلوب بالضبط. وتحديد الصناعة المطلوبة يمكن أن يقودنا الى عملية التطوير والتعميق وخلافه. هذا يجعلنا نطمع من سيادته كاستاذ هندسة أن يعطينا تصوره ماهى الصناعات التى يمكن أن نركز عليها؟ ولو فكرة سريعة.

فوزى عبد القادر الرفاعى

فى اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا هناك مشروع قومى حول وضع رؤية استراتيجية وتحديد أولويات التنمية الصناعية على المدى الطويل وهو مشروع يعمل فيه مجموعة من خيرة الأساتذة فى المجالات المختلفة.

ويمكن القول ببساطة إن أى صناعة ننظر الى مدخلاتها ومخرجاتها وننظر الى الميزة التنافسية لها. مثلا صناعة تكنولوجيا المعلومات المدخلات الأساسية لها بشر، والسؤال المطروح هل لدينا قاعدة علمية قوية فى هذا الاتجاه؟ نعم، القيمة المضافة لها مرتفعة جداً، لذلك هذه هى أحد المجالات التى يجب أن تدخل فيها مصر، تكنولوجيا المعلومات مرتبطة بالعديد من الصناعات ويجب أن أدعم هذا الاتجاه ليصبح قاطرة لجذب العديد من التكنولوجيات.

صناعة النسيج فى مصر، أرى كل مدخلاتها متوفرة فى مصر، العائد من التصدير ليس على المستوى المتوقع، لماذا؟ نحلل الصناعة من أول مدخلاتها إلى جودة مخرجاتها. ونحلل ذلك تحليلا جيدا ونبحث عن مشاكلنا ونجد الحلول العلمية لها. النقطة التى أود الكلام فيها هنا هى أن تنمية تكنولوجية تعنى مجموعات تكنولوجية قادرة على التنفيذ ومجموعات قيادية قادرة على الادارة فى هذا الاتجاه التكنولوجى وهى ليست عملية بسيطة.

عبد القادر دياب

لقد طرح أ.د. ممدو ح الشرقاوى فى ورقته حول محاور دائرة الحوار تساؤلا حول أوليات الصناعات المختلفة بشأن تعميق التصنيع المحلى.. ولقد أشار أ.د. فوزى الرفاعى فى مضمون حديثه الى أن الاجابة على هذا التساؤل تتطلب دراسات تفصيلية متعمقة كما أشار إلى أن هذه الدراسات يجرى إعدادها حاليا فى أكاديمية البحث العلمى ،لم تظهر نتائجها بعد .. وفى هذا الشأن فإننى أتصور أن صناعة الأقطان بما لها من تاريخ طويل فى الاقتصاد المصرى ومالها من تشابكات متعددة مع أنشطة صناعية أخرى الى جانب مالها من أبعاد اقتصادية واجتماعية أخرى يمكن أن تأتى فى المرتبة الأولى بين الأنشطة الصناعية الأخرى من حيث أهمية تعميق تصنيعها المحلى.. فصناعة الأقطان بما تتضمنه من أنشطة صناعية مختلفة تبدأ بصناعة الحلج ثم صناعة الغزل ثم النسيج ، والملابس ، ومايتصل بهذه الصناعات من صناعات اخرى كصناعة الأصباغ ، والزيوت وغيرها هى صناعات ذات تاريخ طويل فى الاقتصاد المصرى بما يعنيه ذلك من توافر الخبرة والمعارف بهذه الصناعات ، وهى وإن كانت فى حاجة إلى تطوير وتحديث، فإننى أتصور أنه بالامكان تخفيف ذلك بسهولة عنه فى غيرها من الصناعات من ناحية ... ومن ناحية أخرى فإن لهذه الصناعات أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية للمجتمع المصرى حيث تشكل صادراتها القطنية (سواء فى صورة قطن ام / أو غزول/ أو منسوجات وملابس) النسبة الغالبة من الصادرات المصرية فى الوقت الراهن إلى جانب استيعابها أيضا بالنسبة الغالبة من قوى العمل البشرية المستغلة فى الصناعة، وهى أبعاد تفرض أن يكون لهذه الصناعة الأولوية الأولى فى تعميق تصنيعها المحلى.

إن الحديث عن تعميق التصنيع المحلى لصناعة ما أتصور ألا ينصب فقط على تصنيع المعدات والالات الاستثمارية اللازمة لهذه الصناعة أو تطويرها بتكنولوجيا مبتكرة محليا فقط ، ولكن يجب أن يمتد ذلك ليشمل اعتماد هذه الصناعة على المواد الخام أو السلع الوسيطة المحلية. وفى هذا السياق أود أن أشير إلى أن تعميق التصنيع المحلى فى صناعة الاقطان يفترض فيه أن يعتمد على استخدام الاقطان المنتجة محليا ، وهو مايفترض معه ايضا ضرورة الاهتمام بزراعة الاقطان فى الزراعة المصرية. وفى هذا السياق أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشير إلى أن الصناعة المحلية للأقطان قد لجأت فى السنوات الأخيرة إلى استيراد جانب من احتياجاتها من الاقطان الخام من الخارج بحجة استيراد أقطان قصيرة التيلة بأسعار منخفضة واستخدامها كبديل للأقطان المصرية متوسطة وطويلة التيلة

والتى يمكن تصديرها إلى الخارج بأسعار مرتفعه.. وهذه الحجة وإن كان لها مبرراتها الاقتصادية المنطقية، إلا أنه من المشاهد فى الوقت الراهن انخفاض الأسعار العالمية للاقطان فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه الدولة الى الغاء دعم زراعات الاقطان وتحرير الاسعار المحلية للقطن حيث تحدد وفقا لاسعارها العالمية، وهو ماصاحبه بالتالى انخفاض الأسعار المحلية للقطن إلى مستويات فقدت معها زراعات القطن ميزتها النسبية بالنسبة لغيرها من الزراعات المصرية أو تصلها الى درجة قد لاتفى بالاحتياجات المحلية منها.، وهو ما أخشى معه أن تصبح صناعة الاقطان فى يوم ما معتمده بدرجة كبيرة على استيراد احتياجاتها من الأقطان الخام من الخارج، وتصبح بذلك شأنها شأن بعض الصناعات الهندسية التى تعتمد على التجميع واستيراد احتياجاتها من الخارج (كصناعة السيارات) وهو مايتنافى مع فكرة أو هدف تعميق التصنيع المحلى ، والأهداف الدافعة الى ذلك .. وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

كنت أتوقع أن تقول سيادتك شيئا آخر، سآخذ مثالا ثانيا، فالأمثلة لاتنتهى، ماهى الأنشطة التى تأخذ أولوية؟ فى القطاع الزراعى، وقد اخترت قطاع اهتمامك، ان القطاع الزراعى ان آجلا أو عاجلا لابد أن يميكن، التاريخ علمنا ذلك، تجارب دول العالم يميكن هذا القطاع فى النهاية. أين دور الصناعة فى ميكنة القطاع الزراعى؟ نشترى جرارات لماذا نشترى من الخارج؟.

الميكنة الزراعية تحتاج آلات ومعدات ضخمة جدا، وعلى مدى ٢٠-٣٠ سنة حتى نحقق الميكنة الزراعية كما ينبغى وهذا مكمل للجزء الذى قاله الدكتور الرفاعى فيما يتعلق بالجوانب التى نجحنا فيها تكنولوجيا فى جانب الزراعة. أنا أتكلم عن الميكنة بالذات، أين دور الصناعات التحويلية فى ميكنة الزراعة؟ كيف لا أدخل بنقل التكنولوجيا ليس فقط بنفس المواصفات وبالشروط التى قالها الدكتور الرفاعى فى مجال الميكنة الزراعية، هل أعطيها أولوية أم لا؟ وهما قطاع الصناعة أنميه، وقطاع الزراعة كذلك انميه.

نحن أشرنا للجزء الخاص بصناعة المنسوجات فى بداية الحديث، وذكرنا أن هناك قطاعا ينمو بسرعة وهو السجاد، وقطاعا يتخلف مثل المنسوجات.. الخ وقلنا ماهى الأسباب وكل منا عقب على ذلك، فممكن التعقيب مرة ثانية، وممكن نقول فى الأولويات الكثير، الصناعات الهندسية تأخذ أولوية لأنها تخدم كل الصناعات الأخرى، (المهم أن تضع هدفا استراتيجيا ومايترتب عليه من

أهداف فرعيه وأولويات، نستكمل من الهدف الاستراتيجى) كما ذكر مثالها فى القدرة النووية فى اسرائيل، أو الهدف من الصناعة الفضائية فى كوريا...الخ، هذه الأمثلة تعطيك هدفا استراتيجيا رئيسيا وخلفه عناقيد مكملة من الصناعات المؤهله للوصول الى هذا الهدف، لأننى لن أدخل النووى أو الفضائى عن طريق حجز بعض العلماء فيخرجون لنا برنامجا نوويا، هناك صناعات كثيرة مغذية ومكملة لابد أن تنمو وفى توقيتات معينة وبخطط معينة... الخ.

محمود زايد

أشكر الدكتور عبد الفتاح على دعوته الكريمة، وقد اثيرت بعض النقاط التى هى لب المشكلة، وهى الاستمراريه، وعدم وجود هدف أو استراتيجية.

كان لدينا البرنامج النووى وبرامج الصواريخ وكل هذا توقف والآن نحن نندم على هذا لأن كل من حولنا استمر، هناك تحدى تكنولوجى وتحدى عسكرى..الخ ونحن بدأنا قبل هؤلاء جميعا، كلنا عاصرنا هذه الفترة، كان لدينا برامج. وبالمناسبة ان كلمة من الابرة للصاروخ هذه استراتيجية، الناس الآن تتندر عليها وتتناولها بسخرية شديدة، هذه استراتيجية. نحن الآن لانستطيع صناعة ابره، هل هناك ابره مصرية، الابرة لا نستطيع صناعتها .هذه بعض الأفكار التى جالت بخاطرى واثارت أشجانى وهمومى لكن أحب أن اعقب على قضية التطوير التكنولوجى والقضايا الأخرى التى طرحت.

على سبيل المثال، قال الدكتور الشرقاوى اننا كان لدينا صناعة ملابس ولماذا لم نركز عليها بحيث يكون لنا فيها ميزة نسبية، أنا أقول لايمكن، نحن كان لدينا ليس صناعة ملابس ولكن كل ماعندنا شوية قطن طويل التيلة يزرعه الفلاح ومغازل وصناعة نسيج.. الخ، النهاردة صناعة الملابس اصبحت ترتبط بتطور تكنولوجى فى الصناعة وفى المعدات والآلات والاكسسوار لكى يخرج لى قميص جيد، كل ذلك يستدعى وجود قاعدة تكنولوجية من المعدات الى الكيماويات والصباغات الى تصميم المنتج الى دراسة الأسواق. كل هذه حلقة متكاملة، احيانا البس القميص سنوات طويلة وأود الاستغناء عنه لكنى ابقى عليه لجودة صناعته وتصميمه الجيد ووجود الحد الأدنى من البعد الوظيفى والبعد الجمالى له والذى يؤدى وظيفته كقميص، القميص المستورد من الصين ستجده مغلفا فى سلوفان وكمية الورق والبلاستيك والزرايز أكثر من ثمنه.

عندما أرجع حتى الى عنوان الندوة " الصناعة المصرية وتحديات المستقبل، أنا أقول تحدى،

ونحن نكون أو لا نكون فى هذه القضية. وهذه مشكلة، ليس هناك استراتيجية، ليس هناك نظرة مستقبلية، أنا قبل أن أعمل بالصندوق الاجتماعى عملت بالجامعة العربية مستشارا فى التنمية الصناعية لمدة ٢٠ سنة وكان لدينا آمال عريضة كبيرة جداً بالنسبة للأمن الغذائى والصناعة وتطويرها وغيرها.

ايضا الصناعة، انا مقتنع تماماً ليس هناك هدف، ليس هناك استراتيجية، هناك استراتيجيات مرحليه، هذا تعقيب لكن لازلت سأتكلم عن الجزء المتعلق بى.

لن أطيل فى التعقيبات، وسأدخل فى صلب الورقة الممتازة التى كتبها الدكتور الشرقاوى والمحاور التى عرضها وشخصها وسأتكلم عن المشروعات الصناعية بصفة عامة والصناعات الصغيرة بصفة خاصة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة وتعميق التصنيع المحلى بصفة خاصة وتجربة الصندوق الاجتماعى للتنمية فى هذا المجال.

كل الناس تتكلم عن الصناعات والمشروعات الصغيرة وكأنها الحل السحرى لمشاكلنا سواء فى مجال الانتاج أو حل مشكلة البطالة ونترجم تجارب الدول فى هذا المجال وهذا الكلام صحيح وغير صحيح فى نفس الوقت.. صحيح ولكن بشروط وضوابط وآليات ونبدأ بالسؤال الهام والمحورى.

المشروعات الصغيرة لماذا ؟

- مع نهاية الحرب العالمية الأولى سادت فى أوساط علماء الاقتصاد نظرية " الحجم الكبير فى الانتاج" من أجل تخفيف تكلفة الانتاج وزيادة القدرة على المنافسة فى السوق. وجاءت تجربة الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفياتى كقوة صناعية - اقتصادية كبرى لتؤكد نظرية "الحجم الكبير" فى توجيه التنمية والاقتصاد من اجل زيادة القدرة الوطنية الانتاجية من خلال المؤسسات الكبيرة التى تقيمها الدولة فى القطاع العام، لاستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبى العمل.

- مع اقتراب القرن العشرين من نهايته عاد علماء الاقتصاد والعديد من العاملين فى الأعمال والصناعة ليكتشفوا قوة المبادرة الريادية الذاتية ، وأهمية المؤسسات الصغيرة فى الصناعة والانتاج، كعامل مساعد ومتمم ضرورى، إلى جانب مؤسسات الانتاج الكبرى وقد ساعد فى العودة إلى "اكتشاف" دور المؤسسات الصغيرة التسارع فى التطور التكنولوجى، الذى أدى إلى إعادة النظر فى

تنظيم قواعد العمل والانتاج لتلبية الاحتياجات المتغيرة باستمرار لأسواق الاستهلاك، خصوصا مع ازدياد حدة المنافسة العالمية وزيادة الاهتمام بمتطلبات المستهلك المباشر وبضرورة إنتاج سلع بمواصفات تتناسب أكثر مع متطلباته. وبالتالى العودة إلى الانتاج المحدود لسلع متميزة بدلا من إنتاج الحجم الكبير لسلع متماثلة.

- من اللافت للنظر أن معظم الابداعات التكنولوجية ، خصوصاً فى مجالات الاتصالات واستخدام الحاسوب ، كانت من إنتاج مؤسسات بدأت صغيرة واستطاعت التغلب على الروتين وبيروقراطية المؤسسات الكبيرة غير القادرة على التجاوب السريع مع المتغيرات.

ونظرا للدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة، أخذت العديد من الدول تسعى لإصدار التشريعات، وإقامة المؤسسات المساندة لإيجاد المناخ الأفضل لنمو المؤسسات الصغيرة وازدهارها، مثل تبسيط إجراءات التسجيل وتوفير القروض بشروط ميسرة وإعطاء حوافز للإنتاج والتصدير والمساعدة فى إيجاد مداخل للأسواق والتسويق وإيجاد المؤسسات الداعمة فى المجالات المالية والمحاسبية والاستشارات الفنية والدعم التكنولوجى.

- تشكل المشروعات الصغيرة فى بعض الدول ذات الاقتصاد الحر نسبة لا تقل عن ٤٠٪ من حجم اقتصاد هذه الدول وقد ترتفع فى بعض الأحيان إلى ٦٠٪ وذلك يعتمد على تعريف هذه الدول للمشروع الصغير وتحديد حجمه.

- ان تأسيس هذه المشروعات وامتلاكها وإدارتها يعتمد على مبادرات فردية غالبا ما تكون من شباب يطلق عليهم المبادرون، وهم يتمتعون بخصائص تؤهلهم لإنجاح هذه المشروعات ولعل أهم هذه الخصائص هو الرغبة فى إنشاء المشروع وممارسة العمل الخاص المستقل، وتدل الدراسات على أن نحو ٢٠٪ فقط من الشباب يمكن أن يكونوا من المبادرين.

- ونظرا للاعتماد على المشروعات الصغيرة كمحور رئيسى للتنمية فقد حرصت معظم الدول على العمل على زيادة فرص نجاح المشروعات الفردية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة نسبة المبادرين من الشباب بتطوير خططها ومناهجها التعليمية والتدريبية فى هذا الاتجاه.

- تهيئة فرص للمبادرين لإنشاء مشروعات صغيرة.

- إعداد المبادرين إعدادا جيدا لزيادة فرص نجاح مشروعاتهم.

- منح التسهيلات والمزايا للمشروعات الصغيرة فى مجالات إجراءات التراخيص والقروض والضرائب وتوفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات .. الخ.

وبصفة عامة فان المشروعات الصغيرة تعتبر من أهم الوسائل الفعالة التى لجأت إليها كثير من الدول النامية والمتقدمة لتوفير فرص عمل جديدة واستغلال الموارد المتاحة لانتاج سلع وتقديم خدمات سواء لسد حاجة السوق المحلى أو التصدير للخارج نظرا لملاءمتها لظروف الشباب المتطلع إلى العمل وإقامة مشروعات صغيرة.

ويمكن ايجاز أهم مزايا المشروعات الصغيرة فيمايلى:

- كثافة العمالة مما يعنى قدرتها على توظيف عمالة أكثر من المشروعات الكبيرة كثيفة رأس المال.

- تتطلب استثمارات محدودة إضافة إلى انخفاض متطلباتها من البنية الاساسية مما يحد من التكاليف اللازمة لإقامتها وتشغيلها.

- انخفاض تكلفة فرصة العمل حيث تبلغ نحو ٢٠٪ من تكلفتها فى المشروعات الكبيرة التى تتطلب تقنيات متقدمة.

- تحقيق قيمة مضافة أكبر من المشروعات الكبيرة لنفس القدر من الاستثمارات.

- عدم الحاجة إلى كوادر إدارية ذات خبرة عالية حيث تعتمد على الادارة الذاتية أو العائلية فى معظم الأحيان مما يودى إلى انخفاض التكاليف الادارية ومن ثم انخفاض تكلفة المنتج النهائى.

- لاتحتاج إلى أساليب تكنولوجية متقدمة أو معقدة ومن ثم لاتتطلب مهارات وخبرات فنية عالية بما يتلاءم مع قدرات الشباب حديثى التخرج حيث تستوعب العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة والتى تشكل جزءا كبيرا من قوة العمل فضلا عن إسهامها فى توفير العمالة المدربة للعمل فى المشروعات الكبيرة والمتوسطة وتشكل هذه العملية مخزونا استراتيجيا للتوسع الصناعى والتقدم الفنى وتوفر تربة ومصدرا لتنمية المواهب والابداعات والابتكارات.

- تلبية طلبات المجتمع المحيط من السلع الاستهلاكية أو الوسيطة والمغذية والمكملة بصورة مباشرة مما يؤدى إلى سهولة التسويق بشرط توفرالجودة والسعر المناسب حيث تغطى أنشطة كثيرة

ومتنوعة كالصناعات الغذائية والكيماوية والنسيجية والأنشطة التجارية والسياحية والتشييد والبناء وأنشطة التوزيع والتسويق والاعلان والطباعة وغيرها.

- المرونة فى التحول الى إنتاج وتقديم سلع وخدمات تتناسب مع متطلبات السوق التى تتغير باستمرار نتيجة لتغيير الأذواق والعادات الاستهلاكية مع تغيير أساليب الانتاج وأدواته.

- المرونة والسهولة النسبية عند الإنشاء والتوسع والتطوير فضلا عن القدرة على الانتشار الجغرافى مما يؤدى الى تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا.

- الإسهام فى تعميق التصنيع المحلى وتوسيع قاعدة الانتاج.

إلا أن نجاح المشروعات الصغيرة يتطلب توفير عدد من العناصر والمقومات لعل أهمها مايلى:

- تعريف المشروعات الصغيرة:

بداية يجب وضع وإقرار تعريف محدد للمشروع الصغير يأخذ فى الاعتبار الطبيعة الخاصة للنشاط الاقتصادى بالدولة والمستوى التكنولوجى اللازم فى ضوء نوعية ومستويات العمالة المتوفرة ويمكن أن يجمع هذا التعريف بين عدد العمال والاستثمارات اللازمة للمشروع الصغير.

وترجع أهمية تعريف المشروع الصغير إلى ضرورة توفير الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة ومن ثم ضرورة تحديد من هى الفئات والمشروعات التى تستحق الدعم دون غيرها.

- القرار السياسى (الارادة السياسية):

والمقصود بالقرار السياسى هو الإعلان والاعلام" وعلى أعلى المستويات السياسية وبمختلف الوسائل المؤثرة (القرارات، البيانات، التشريعات ، السياسات، وسائل وأدوات الاعلام والاعلان العامة) عن " اختيار " الدولة وتوجهها" و"دعمها" للمشروعات الصغيرة كاستراتيجية للتنمية المستقبلية وإعطائها "الفرصة" ومنحها "الوسائل والأساليب المواتية" وتوفير"المناخ" المناسب لانطلاقها وتنميتها.

وبالتالى فان القرار السياسى المعلن ومستمر التأثير هو توجيه معنوى لسوق التنمية والاستثمار والعاملين فيه والمنظمين له والمتعاملين معه بأن تتعامل مع المشروعات الصغيرة معاملة خاصة تستحقها، ومن ثم فان القرار السياسى باعتبار المشروعات الصغيرة هدفا تنمويا ومنحها معاملة تفضيلية يعنى انها ستشغل حيزا محسوسا من الهيكل الاقتصادى للدولة وبالتالى ستساهم

بقدر مخطط أو متوقع فى الانتاج القومى وايضا فان لها نصيبا واضحا ومتوقعا فى انتاج السلع والخدمات المختلفة.

- توحيد الجهة أو الجهات المسئولة عن تنمية ورعاية المشروعات الصغيرة.

يجب تجنب تعدد الجهات المنظمة أو المشرفة على المشروعات الصغيرة وبما يرهق هذه المشروعات فى دوامة الاجراءات والموافقات والتراخيص والمطالبات المكررة.

وعليه فإن وجود جهة مسئولة عن التخطيط والتنسيق والاشراف على المشروعات الصغيرة مطلوب بشدة للتنسيق بين هذه المشروعات والمؤسسات الداعمة لها أو المنظمة لها ورعاية مصالحها والتعبير عنها بكفاءة والتدبير والتخطيط لمستقبلها وتطورها بعلمية وخطوات مدروسة إضافة إلى تبنى موقفها والدفاع عن مصالحها من خلال الأجهزة التنفيذية والتشريعية.

- تعميق فكر العمل الحر:

عن طريق زيادة الوعى بأهمية التوجه للعمل الخاص والتشغيل الذاتى فى مجال المشروعات الصغيرة سواء بين الشباب أو المسئولين عن المشروعات الصغيرة بالدولة ودور المشروعات الصغيرة فى تنمية المدخرات المحلية واستثمارها فى مشروعات صغيرة منتجة لاتحقق عائدا أو تدر دخلا فقط بل توفر فرص عمل للافراد والأسر ايضا وتسمح بالتراكم الرأسمالى والنمو لثروات الأفراد والعمل على تضمين المقررات والمناهج الدراسية المتعلقة بثقافة العمل الحر والمشروعات الخاصة فى جميع مراحل التعليم وذلك لتشكيل فكر ووجدان الشباب منذ وقت مبكر وتأهيلهم ليصبحوا رجال أعمال فى المستقبل والعمل على اكتشاف رواد الأعمال حيث إن رواد الأعمال سلعةنادرة لكن لايخلو أى مجتمع منهم ، ودور المجتمع وأجهزته ومؤسساته ان يستحدث الآليات والأدوات والبرامج المناسبة لاكتشاف رواد الأعمال ورعايتهم وتنمية قدراتهم سواء منذ الصغر فى مراحل التعليم أو بين الشباب حديثى التخرج وفى السنوات النهائية للتعليم أو هؤلاء الرواد المتواجدين فى سوق العمل.

- تشجيع قيام المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة:

لتوفير خدمات ورعاية متخصصة وميسرة ومناسبة التكلفة للمشروعات الصغيرة لابد من تشجيع عدد أكبر من المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية غير الحكومية والخاصة على توفير

خدمات المشروعات الصغيرة الفنية والتسويقية والمالية والقانونية والتنظيمية، وقد تمتد المعاملة التفضيلية الممنوحة للمشروعات الصغيرة إلى المؤسسات الداعمة لها كذلك ، حيث يمكن أن يكون لها نصيب من المنح والمعونات المحلية والأجنبية ويمكن أن تحصل على حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها حتى تتمكن من تقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة بجودة وسعر مناسب حيث ان المشروعات الصغيرة بطبيعتها عاجزة عن توفير معظم الخدمات الداعمة لها من مواردها وإمكاناتها الذاتية لنقص الخبرة والامكانيات المادية.

كما يجب العمل على توفير المعونة الفنية اللازمة للمشروعات الصغيرة وذلك من خلال التأكد من أن الظروف مهيأة لمايلى:

- توفر حزم المعونة الفنية المختلفة المطلوبة للمشروعات الصغيرة.
- توفر الكوادر البشرية القادرة على تقديم هذه المعونة.
- توفر المؤسسات العامة والخاصة والأهلية القادرة والراغبة فى تقديم هذه المعونة بسعر وجودة مناسبة.
- تطوير حزم المعونة الفنية المقدمة أولا بأول لمواكبة التطورات العالمية.
- المعاملة التفضيلية للمشروعات الصغيرة:

تحتاج المشروعات الصغيرة الى الدعم والمساندة من خلال المعاملة التفضيلية خلال مراحل الانشاء والتشغيل والنمو وتسويق منتجاتها وخاصة فى المجالات الاتية على سبيل المثال:

- توفير الارض اللازمة للمشروعات بشروط ميسرة.
- توفير البنية الاساسية.
- توفير الكهرباء والماء باسعار مناسبة أو مدعمة.
- تيسهيل إجراءات الترخيص والتسجيل.
- التزام الجهات الحكومية بتحديد نسبة من مشترياتها من منتجات المشروعات الصغيرة أو الخدمات التى تقدمها وخاصة فى مجال الصيانة والاشغال العامة.
- المزايا الجمركية.

وفيما يتعلق بدور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتطوير المشروعات والصناعات الصغيرة فإن الصندوق يعمل على عدد من المحاور كتوفير التمويل الميسر لاقامة المشروعات الصغيرة ودعم الجهات الاهلية والحكومية المنفذة لمشروعات الصندوق وتقديم المعونة الفنية والتدريب للمستفيدين وغيرها من الآليات التى تحقق هذا الهدف .. والصندوق الاجتماعى مشروع محدد المدة له أهداف محددة بموارد محددة وقد انتهى من مرحلته الاولى بنجاح ويعمل فى المرحلة الثانية. كما يعمل الصندوق الآن على ايجاد نواة او جهاز متخصص له صفة الاستمرارية لرعاية ودعم المشروعات والصناعات الصغيرة فى مصر.

هذه أهم الملامح الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومشاكلها، من ضمن مشاكل الصناعات أو المشروعات الصغيرة فى مصر، أنها فى كل أنحاء العالم لها خصوصية شديدة وفى نفس الوقت تقدم لها بعض المزايا التفضيلية، اذا تجاوزنا الفائدة على القروض، ولذلك أنا ضد من تكلموا عن الفائدة، سعر الفائدة للمشروعات الصغيرة ليس هو العائق، نحن نعرف أشخاصا تأخذ قروض بـ ٢٠-٢٥٪ كل ٣ شهور ويربحون، اذن ٩٪، ٧٪، ١٢٪ فى البنك ليس هذا الفرق، الفرق فى الحافز الشخصى وأرى أن نركز ليس على سعر الفائدة بل نركز على الضمانات أو المزايا التفضيلية المعطاه لهم فى مجال المساعدات الفنية والتدريب والتسويق والأراضى والبنية الأساسية أكثر من الفائدة ثم نعمل تعريفا، اعرف من أعطى ومن لا أعطى، عندما أعمل تعريفا للصناعات الصغيرة سواء العدد أو رأس المال أو أى شىء أعرف لمن أعطى هذه المزايا فى الصندوق الاجتماعى هناك قرار جمهورى أن يعفى ١٠ سنوات من الضرائب، أنا شخصياً أرى أنه يجب أن يشمل هذا القرار الجميع وليس المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى فقط، حقيقة الصندوق الاجتماعى يعمل فى المشروعات الصغيرة ووضع يده فى عش الدبابير وبدأ يعمل وقابل نجاحات واخفاقات لكن العملية أشمل على مستوى مصر أكثر من الصندوق الاجتماعى وشكراً.

محمود عبد الحى

بسم الله الرحمن الرحيم.. شكرا دكتور عبد الفتاح، الحقيقة القضايا التى تطرحها الصناعة بالنسبة لمجتمع نامى أو مجتمع كالمجتمع المصرى له تاريخ عريق فى محاولة البدء فى التصنيع وتاريخ عريق أيضا فى عرقلة نمو الصناعة المصرية لأسباب متعددة، اجتماعية، وسياسية وثقافية وأسباب الموقع الفريد المتميز لمصر فى وسط العالم العربى ملتقى القارات، موقعها الاستراتيجى وهذا

كله كما يعطى عناصر ايجابية يمكن أن تدفع بالاقتصاد المصرى وتدفع بمصر الى مصاف الدول المتقدمة يفرض عليها أيضا تحديات تعرقل هذه الحركة من جانب كثير من القوى العالمية والاقليمية فضلا عن تحالف غير معلن من بعض القوى الداخلية مع هذه القوى الخارجية.

سأضرب مثالا بسيطا، نحن نتكلم عن الصناعة وتعميق الصناعة والاستمرارية ونحن بدأنا صناعة الغزل والنسيج من فترة طويلة، صناعة السيارات ظلت صناعة تجميع لأكثر من ٣٠ سنة، كلنا أغفلناالمصالح التى تتأصل مع نمط التصنيع هذا. هناك مصالح تنمو، مصالح اجتماعية لها انعكاسات سياسية وانعكاسات على متخذ القرار منذ بدايات عملية التصنيع. مثلا قضية الاستيراد، المستوردون ليس من مصلحتهم تعميق التصنيع المحلى فى مصر.

كنت أنتظر من المهندس عبد الخالق ونحن نتحدث عن مشاكل صناعة الجلود أن يطرح حقيقة هذه المشاكل بعمق أكبر طالما نحن نتكلم عن تعميق التصنيع، لأننا كنا نحاول أن نتلمس سبيلا لوضع استراتيجية للتصدير فى مصر فكان من ضمن الصناعات التى تعرضنا لها صناعة الجلود، هذه الصناعة ممكن أن تكون البداية، وهذا يرد على سؤال كان يقوله الدكتور ممدوح بأى الصناعات نبدأ؟ ممكن أن نبدأ بأى صناعة بشرط أن يكون لدينا عنصر التتابع والإصرار على تحقيق التكامل الرأسى فى هذه الصناعات.

اتصور أن صناعة الجلود يمكن أن تؤدى الى تعاظم القيمة المضافة بالنسبة لمصر لكنى صدمت بما سمعت، ندبغ نحو ١٠-١٥ الف قطعة نصدر منها ١٥٪ كجلود مدبوغة، لماذا لاتصنع فى مصر كمنتج كامل، ملابس جلدية أو احذية منتج على أعلى مستوى، ثانيا أين عملية التكامل فى صناعة الجلود وهى صناعة قديمة فى مصر، محاولة تصنيع الآلات، الاصطمبات، نحن لازلنانستورد الاصطمبات، أين روح التكامل؟ معظم صانعى المنتجات الجلدية لديهم شكوى مريره من الأكسسوارات، طرحنا عليهم فكرة التكاليف وعمل شركة مساهمة لتصنيع الأكسسوارات أغلبهم رفض، بعضهم قال إننى أستطيع الحصول على نوعيات متميزة من الاستيراد تساعدنى على التسويق، الحقيقة هذه المشاكل لابد أن تحل فى اطار غرفة صناعة الجلود لكى نصل الى عملية تعميق التصنيع فى هذا المجال. نفس الشيء ينطبق على صناعة الغزل والنسيج وكافة الصناعات الأخرى.

الشيء الآخر، عندما نتكلم عن قضية المزايا، أنا مع اعطاء كافة المزايا لكل من يبنى طوبه فى شكل مصنع أو مزرعة فى مصر، وماكنت أتمناه أن دعوة رجال الأعمال وضغوطهم على أسعار الأرض تنصرف ايضا الى أسعار المساكن، فما لم يكن العامل المصرى مقتنعا نفسيا بعمله يشعر بالانتماء لهذا العمل يصعب أن تنتظر منه إجادة عمله، أتمنى من قطاع الأعمال الاهتمام بأسعار الأراضى الخاصة بالمساكن. الصناعة المصرية لديها جوانب كفاءة عظيمة جداً لكن تأتى عند أمور بسيطة كالتشطيب والتعبئة والتغليف المنفذ وتنهزم، ونرى السيارات المجمعة فى مصر، السيارة ١٢٨ عربية كفاءتها عالية جدا كموتور كخدمة أساسية لكن كل منغصاتها تأتى فى التشطيب، الأشياء الرفيعة كأكر الابواب، سلك الفرامل وغيرها رغم خطورة بعضها، وتقع المسئولية الكاملة هنا على العنصر البشرى فهو مهم جدا فى تطوير صناعة واستدامة البعد الصناعى الموجود.

عندما نتكلم عن التصنيع الدكتور ممدوح محدد من البداية القضية فى الصناعات التحويلية، لكننى لاأستطيع أن أغفل أن التصنيع هو استراتيجية شاملة يجب أن تشمل الزراعة والصناعة والخدمات وتشمل العقلية الصناعية، حتى الآن من الأشياء المحزنه أن كثيرا من الناس (رغم انه منذ عام ١٩٦٠ أو أواخر الخمسينات كانت هناك بحوث ودراسات متعمقه عن علم الاجتماع الصناعى، يعالجون جوانب كثيره من هذا العلم معالجة سطحية متخلفه بشدة عن الأسلوب الذى بدأ به علم الاجتماع الصناعى منذ أكثر من ٤٠ سنة.

كل هذه القضايا لا انفصال بينها ونحن نتكلم عن تعميق التصنيع المحلى، كذلك فإن التخطيط الاقليمى لعملية توطين أو اعادة توطين الصناعات يعتبر مطلبا بالغ الأهمية. وهنا أشير الى أن مثل هذا التخطيط يجب ألا يكون للمستقبل القريب فقط وإنما تمتد رؤيته فى المستقبل البعيد أيضا، فإذا كانت عوامل التوطن الاقتصادية للصناعة لها أهميتها الكبرى، فإن التوازن فى التنمية الاقليمية، فضلا عن اعتبارات الحفاظ على الأمان البيئى للاجيال الحالية والقادمة ، لايقلان أهمية عن العوامل الاقتصادية فى اختيار مواقع الصناعات. مثلا لفت نظرى ماذكر عن أن الموقع الجديد الذى يستهدف نقل المدابغ إليه هو "الروبيكى" وهى على يسار طريق القاهرة السويس . آمل أن يكون اختيار هذا الموقع قد تم بعد دراسات دقيقة لاتجاه الريح فى هذه المنطقة ولاحتمالات التوسع العمرانى حول هذا الموقع حتى لانفاجأ بعد ١٥ أو ٢٠ سنة بأنه مطلوب نقل هذه المدابغ لمنطقة أخرى مما يسبب إهدارا فى الموارد وربما مشاكل اجتماعية واقتصادية للعاملين فى هذا المجال.

وفيما يتعلق بالصناعات الصغيرة ، فإن التفكير السليم فى هذه الصناعات لايخرج بنا عن ثلاثة احتمالات : أولها أن تكون صناعات حرفية تقدم منتجات تستجيب لأذواق خاصة لدى المستهلكين (مثل المشغولات اليدوية فى الملابس والمفروشات، وبعض المنتجات المعدنية...الخ) لايلبيها الانتاج النمطى للصناعات الكبيرة. وثانيها أن تكون مشروعات متخصصه فى أعمال الصيانة والاصلاح للسلع الاستهلاكية المعمره. وثالثها أن تكون صناعات مغذية للصناعات الكبيرة... وطبعا ممكن الجمع بين هذه الأنواع الثلاثة فى مصر ولكن ليس على النحو الجارى به العمل الآن . فالنوع الأول مطلوب له قاعدة معلومات متخصصة فى أذواق المستهلكين من جهة، وتتجمع فيها من جهة أخرى معلومات عما يمكن أن تقدمه الصناعات الحرفية من منتجات لتلبية هذه الأذواق فضلا عما قد يكون لديها من مبتكرات. والنوعان الثانى والثالث لابد من ربطهما بالصناعات الكبيرة من خلال التعاقدات الجزئية، وربما تكون إمكانيات نشر وتطوير هذين النوعين أفضل بكثير لو بادرت الصناعات الكبيرة بالعمل على نشأة المشروعات الصغيرة التى تعمل فى هذين المجالين (الاصلاح والصيانه، والصناعات المغذية) من خلال المساهمة فى تمويلها بأى شكل من الأشكال وفى تقديم المعونات الفنية والمواصفات القياسية المطلوبه لها، أما الأسلوب الحالى الذى يسعى لتنمية مشروعات صغيرة مستقلة عن الصناعات الكبيرة ، ثم محاولة تحقيق نوع من التكامل معها ، فأعتقد أن نتائجه محدودة، ولايتوقع أن تكون أفضل من ذلك بكثير فى المستقبل.

محمد عبد السلام الحسينى

من ضمن ماقمنا به فى الفترة الأخيرة موضوع الصناعات الصغيرة، الوزارة تقدمت بمشروع قرار لمجلس الشعب منذ فترة لإنشاء كيان للصناعات الصغيرة مثل الهند التى نجحت من خلال كيان حكومى ينظم ولايتدخل، الآن ما هو موقف الصناعات الصغيرة. هناك أنشطة وجهات متميزة فى الاسكندرية والقاهرة، انما الهدف العام فى النهاية غير واضح، فقلنا يمكن نسمى الكيان وكالة لها مجلس ادارة يضع استراتيجيات ويضع هدفا عاما ويحدد آليات التنفيذ وبعد ذلك كل واحد حر ثم يمكن أن تساعد كل جهة أو شاب يريد انشاء صناعة صغيرة يذهب لهذا الكيان ويأخذ المعلومات والتسهيلات وقد اقترحنا أن تقوم بهذا الدور الهيئة العامة للتصنيع بعد أن تغير شكلها لكن حتى الآن لم يظهر شىء وأشكر لحضراتكم حسن الاستماع.

عبد الرحمن فوزى

بالنسبة لتعميق التصنيع، سيادتكم تفضلت وقلت مثالا كل الناس تعرفه، موضوع من الستينات بدأنا تجميع السيارات والى الآن لم نصل لانتاج سيارة أو حتى لم نصل لانتاج مكون محلى ٧٠-٨٠٪. اذا نظرنا فى قانون الجمارك سنجد نصا عجيبا جداً واعتبر أن هذا هو السبب الأساسى لعدم تعميق التصنيع للصناعات الهندسية بصفة خاصة وهو اننى اعطى ميزة تخفيض جمركى للتجميع، والتجميع للسلع الهندسية، أقول له عندما يصل الى مكون محلى ٣٠٪ سأعطيك تخفيضا بطريقتين وعليك أن تختار أفضلهما: اما أن تأخذ تخفيضا على المكونات التى تحضرها على مستوى الفئة بمعنى أنك اذا احضرت فرامل وتيلا وصاجا هذا عليه ٧٠٪، وهذا عليه ٣٠٪ وهذا عليه ٦٠٪، تأخذ ٣٠٪ من هذه الفئات أو أن تحصل على٣٠٪ من فئة المنتج النهائى. فاذا كان المنتج النهائى عليه ٦٠٪ من المكونات تأخذ ٣٠٪ والناس كلها تحسبها وتفضل الأخذ بالنسبة التى تعطى اكبر ميزه له أى قيد بمدة زمنية تلزمه أن تزيد المكون المحلى.

كيف بدأت صناعة التجميع فى مصر؟ بدأت فى بداية الثمانينات عندما وضعنا حظر استيراد على السلع الهندسية الثلاجات والبوتاجازات والسخان والتليفزيون والفيديو والسيارات. هؤلاء الناس الذين بدأوا صناعة التجميع - اذا رجعنا للتاريخ - كانوا مستوردين لهذه السلع، كيف يمكن أن ينفذ من خلال الحظر استيراد هذه السلع، فنبتت فكرة التجميع وأملا لتشجيع هذه الصناعة وانشاء هذه الصناعات فى مصر وضعت هذه المادة فى صلب قانون الجمارك ولكن لم توضع عليها ضوابط وقيود تجعلنا بعد فترة زمنية معينة أن نقول له قف، لماذا لم تعمق التصنيع الخاص بك وأخذت ميزة لا يجب أن تأخذها؟

لا أفهم - وهذا مثال حدث عام ١٩٨٥ - أن أحد رجال الأعمال المشهورين جداً كان قد بدأ بتجميع التليفزيون والفيديو، وفى دراسة قام بها قطاع التجارة الخارجية جلسنا مع رجل الأعمال نسأله عن مكوناته المحلية والأجنبية بعد سنتين من حصوله على هذه الميزة وما الذى اضافه، كان الرجل صريحاً جداً وقال أنا لا أصنع فى مصر سوى الكتالوج فهو يحضر الفيديو أو التليفزيون مفككا ١٠٠٪، ولديه مهندس يربط بضع مسامير لربط الجهاز، هذه مشكلة التجميع فى مصر.

سيادتك تتكلم عن تعميق التصنيع وقلت سلعا هندسية، لماذا لم تطبق هذه الميزة على كافة

الصناعات الأخرى؟ على صناعة النسيج مثلاً، الرجل الذى يعمل نسيجا يستورد أصباغا، لكى يحضر أصباغا جيدة ويعمل قماشا جيدا يستطيع تصديره، لم تعطه هذه الميزة، أنا أضرب مثالا، لماذا اقتصرت هذه الميزة على صناعات التجميع للسلع الهندسية؟ وهذا لايؤدى إلى تشجيع تعميق التصنيع، فهذا الأسلوب لن يحتاج استثمارات اضافية مجرد الاستثمار المبدئى للتجميع وأستمر على ذلك طول العمر. اذن يجب اعادة النظر فى اعطاء الميزة النسبية للصناعات الهندسية وربطها بفترة زمنية محددة واذا لم يصل الى مضاعفة المكون المحلى بعد ٥ سنوات مثلا فيجب ان يحاسب بأثر رجعى على ما استفاده بدون وجه حق هذا هو الذى سيؤدى الى أن تعمل الصناعة لتعميق التصنيع.

عبد الخالق منتصر

قبل أن أستعرض الموضوع الذى سأتكلم فيه، كان هناك اجابة على سؤال طرحه الدكتور ممدوح والدكتور فوزى الرفاعى وهو الخاص بالمعوقات الأساسية التى تحول دون جذب المستثمرين إلى مصر. تعقيبى أن الأستاذ عبد الرحمن كان قد اجاب بافاضة عن ذلك فى الشق الأول من حديثه لكن هناك بعض الأمور لم يتم توضيحها، بالنسبة لسعر الأراضى فى المجتمعات العمرانية الجديدة أنا كمستثمر مصرى، كصاحب مشروع مصرى، عندما أتقدم لأى جهاز من أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة كالعاشر من رمضان أو السادس من أكتوبر سعر الأرض حالياً ١٥٠ جنيهاً للمتر اذا كان داخلها المرافق وحيث إن اشتراطات البناء تكون على ٥٠٪ من المساحة فان هذا معناه أن تكلفة المتر تصل الى ٣٠٠ جنيه، ماذا يمثل عنصر الأرض بالنسبة للمنشأة؟ من يأخذ ٥ آلاف متر سيدفع مبلغا معقولا ومن يأخذ ١٠ آلاف متر سيدفع مبلغا كبيرا جداً يمثل عبئا كبير جداً للمستثمر سواء كان مصريا أو أجنبيا سيفاجأ به فى بداية مشروعه وهذه هى الصدمة الأولى.

الصدمة الثانية تتمثل فى الاجراءات العقيمة فى جهاز تنمية مدينة العاشر من رمضان بالتحديد، عندما يتقدم المستثمر بطلب لمكتب الهيئة العامة للتصنيع لن يرد عليه احد، واذا رد بعد شهر سيكون شيئا طيبا، وحدثت مشاكل مع الجهاز والشئون العقارية. وجهاز مشروعات الأراضى الصناعية واجراءاته بالكامل عقيمة . وكذلك فى تنمية العاشر من رمضان والله أعلم اذا كانت بقية الأجهزة على نفس النمط أم لا. هذه بعض المشكلات التى يواجهها أى مستثمر وصاحب مشروع لديه طموح يدخل داخل جهاز مجتمع عمرانى جديد فى مصر.

نحن تطرقنا إلى الحديث عن دعم الصناعات الصغيرة وهى من الأشياء المهمة جداً لأنها تسبب جدارة انتاجية، لأن التصنيف أو الأجزاء الصغيرة، حينما تكون هناك ورشة بها اثنان أو ثلاثة يشتغلون هذا الجزء يتقنونه بجدارة انتاجية ويبدأون فى الابداع مع التغيير والتبديل وطبعاً هذا أساس كبير ومنهم ايطاليا عندما نزور مصانعها، حتى مصانع الثلاجات والغسالات، تجد فى ايطاليا المتخصص فقط للباب، ورشة متخصصة فقط للمواتير، ورشة ثانية للشكل الخارجى... وهكذا. وفى النهاية ورشة خاصة بالتجميع.

ممدوح الشرقاوى

الواقع أن نجاح سياسة تعميق التصنيع المحلى لايعنى إمكانية إنتاج السلع محليا وبكفاءة فحسب، بل من الضرورى أن يتواجد الاقبال على هذه السلع من قبل المواطنين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين. وهذا يقتضى بالضرورة زيادة تعميق الانتماء القومى تجاه الصناعة الوطنية.

وأرى أن ذلك يتطلب العمل على عدة محاور منها مايتعلق بسياسة التعليم وأهمية وجود مادة تعمق العلاقة بين الطالب والصناعة الوطنية والبعد عن استخدام المصطلحات الأجنبية التى انتشرت فى حياتنا اليومية، وتخصيص برامج كافية فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة تبين المزايا الاقتصادية والاجتماعية التى سوف تتحقق نتيجة تفضيل المنتجات المصرية.

علاوة على ذلك فمما لاشك فيه أن إشراك أكبر عدد من المواطنين فى ملكية الشركات الصناعية له أثر فعال فى زيادة تعميق الانتماء القومى تجاه الصناعة المصرية وذلك لأن المواطن سوف يعلم أن تفضيل المنتجات الاجنبية على مثيلاتها المصرية سوف يؤدى الى تضييق نطاق السوق المحلى أمام الصناعات الوطنية التى يشارك فى ملكيتها ومن ثم تعرضها للخسارة. وهذا ماسوف يدفعه لتفضيل السلع المصرية حتى ولو كانت أعلى نسبيا فى السعر لأنه فى النهاية سوف يجنى جزءا من الأرباح التى تحققها الشركات الصناعية الوطنية التى يساهم فى ملكيتها.

وهذا يقودنى الى القول بأن سياسة خصخصة القطاع الصناعى ينبغى أن تسعى لتقديم آلية جديدة تمكن من بيع جزء من الشركات الصناعية الى أكبر عدد من المواطنين أسوة بما هو متبع فى شأن تمليك بعض الشركات الصناعية للعاملين بها، خاصة وأن غالبية المواطنين ليس لديهم الخبرة الكافية لشراء أسهم الشركات من خلال البورصة.

ومما لاشك فيه أنه كما نعلم جميعا تلعب الحوافز دورا هاما فى تطوير وتنمية الصناعة . واذا كان القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ قد فرق فى الحوافز الممنوحة للشركات الصناعية على أساس التفرقة المكانية بمعنى أن الشركات التى تقام داخل الوادى تحصل على اعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات، ويكون الاعفاء لمدة عشر سنوات بالنسب للشركات التى تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة. أما بخصوص المشروعات التى تقام أو تمارس نشاطها خارج الوادى القديم فإنها تعفى من الضريبة على شركات الأموال لمدة عشرين سنة.

وأعتقد أنه من المفيد حاليا لصالح تعميق التصنيع المحلى والانتقال الى صناعة الآلات والمعدات أن نفرق فى الحوافز أيضا على أساس نوعى أى نعطى مزيدا من الحوافز للصناعات التى تؤدى الى تعميق التصنيع المحلى والتى قد يكون فيها عنصر المخاطرة مرتفعا.

كما أود الاشارة هنا الى القرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة وتعديلاته فى شأن المزايا الجمركية لتعميق التصنيع المحلى حيث نص من بين مايتناوله فى المادة (٦) على أنه اذا بلغت نسبة التصنيع المحلى الى مجموع الأجزاء الكاملة المكونة للمنتج النهائى ٦٠٪ تكون نسبة التخفيض فى ضريبة الوارد المقررة على المنتج النهائى ٦٠٪ . غير أن البند (٣) من هذه المادة (٦) أعطى لوزير الصناعة حق تخفيض نسبة التصنيع المحلى الى ٤٠٪ وذلك للصناعات التى لاتصل صناعاتها المغذية بصورة كافية لنسبة تصنيع محلى ٦٠٪ مثل سيارات الركوب والتليفزيون ، أى أن هذه الصناعات اذا بلغت نسبة التصنيع المحلى ٤٠٪ يمكنها الحصول على تخفيض فى ضريبة الوارد المقررة على المنتج النهائى تساوى ٦٠٪.

وأرى أن هذا الاستثناء لايشجع على تعميق التصنيع المحلى ومن الضرورى الغاؤه.

المحور الثانى : رفع الكفاءة الانتاجية:

محمد عبد السلام الحسينى

شكراً سيادة الدكتور، الحقيقة سأبدأ أولا بمداخله صغيرة ثم أتحدث عن موقف العماله والتدريب. بالتأكيد على كلام الدكتور الرفاعى أن مشكلتنا هى فى عدم الأستمرارية بالنسبة للصناعة والمنافسة الجيدة وهذا لمسناه لدينا فى التدريب وهو الدقة فى الأداء. يحضرنى شىء وهو أنه كان لدينا متدربون من مصانع مصرية، تدربوا فى الدولة التى كانوا فيها، وكانوا يتعلمون كيفية تركيب مفتاح لمبه الكهرباء، وأعتقد كلنا لو نظرنا الى هذا المفتاح لن نجد مفتاحا مضبوطا فى

التركيب فى أى شقة، فكان المدرب يخبرهم بكيفية تركيب المفتاح قائلا نقيس من الأرض ومن الناحية الثانية نفس المقاس تضع خطا ثم ارسم مستطيلا ثم احفر بالشينور وركب المفتاح هذه العملية تأخذ من ٦-٧ دقائق فكان رد العمال المتدربين المصريين أنهم يركبونه فى دقيقتين بالنظر ثم الحفر بالاجنة والشاكوش فقلت هذا هو السبب فى الفشل الذى نقابله، هذه هى المشكلة أو الفرق بين العامل المصرى والعامل الأجنبى أو التفكير الأجنبى والتفكير المصرى وهى الدقة فى العمل والتجهيز الذى يسبق العمل.

مشكلة ثانية بمناسبة المنسوجات، فى أواخر الستينات ذهبت لشراء بيجامة كستور فانله من أحد المحلات وكانت رخيصة عند فتحها وجدت بها جيبا ناقصا، ذهبت للبياع فأخبرنى أنه سيغيرها لى دون حدوث مشكلة لأن هذا يمس سمعة الصناعة المصرية. اذن الدقة والاهتمام بالشكل النهائى للمنتج والاهتمام بالتعبئة والتغليف، الصناعة من خامة ممتازة، اسلوب الانتاج جيد، مراجعة الجودة غير متواجدة.

هذا سيدخلنا لموضوع التدريب. والتدريب بلاشك من سنين يتخبط بين جهات، كل جهة تقوم بالتدريب بصفة اجتهادية ١٩ أو ٢٠ جهة ووزارة وهيئة تقوم بالتدريب فى مصر. فى بداية الستينات بدأت باللجنة الدائمة لتنمية الموارد البشرية التى كان يرأسها الأستاذ عبد اللطيف البغدادى ثم تطورت الى جهاز مركزى للتدريب برئاسة الدكتور عبد المجيد العبد وعندما جاء الدكتور عزيز صدقى وتولى الوزارة تحولت الى وزارة العمل ثم تحولت الى وزارة القوى العاملة والتدريب وهى مرحلة طويلة.

التدريب ليس له أب شرعى وقد نتج عن ذلك عدم وجود سياسة واضحة، ليس هناك هدف معين. وهناك نقطة اخرى وهى عدم وجود مستوى مهارى معترف به، بمعنى أننى عندما أقول هذا عامل ماهر أجد وزارة التشييد والبناء تقول إن مفهوم مستوى العامل الماهر لديها شىء آخر، بحيث يكون العامل هنا هو نفس العامل هناك. هذا العامل عندما يخرج لينافس فى السوق الخارجى فى البلاد العربية لايستطيع منافسة الكورى ولا السريلانكى لأن مستويات المهارة غير محددة وغير واضحة بالرغم من وجود تصنيف عربى موحد.

النقطة الثانية فى التدريب هى التمويل حيث إنه مازال حتى الآن تمويلا حكوميا وللأسف أحياناً القطاع الخاص يدخل لكنه لايكمل، لكن ليس هناك التزام بالتعيين لمن يتم تدريبهم، فأصبح